ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب*

الفاتح عبد الله عبد السلام**

شنَّت الولايات المتحدة الأمريكية بمعونة حليفاتها من الدل الغربية ما أسمته بالحرب على الإرهاب الدولي بُعيد حوادث الحادي عشر من سبتمبر 2001م. وكان في مقدمة الضحايا البريئة لتلك الحملة الغربية الشرسة عدد غير قليل من المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية الإغاثية والتعليمية ببرامجها وأنشطتها وأموالها وبعض العاملين فيها، وغيرها من المؤسسات التي تدعم العدالة أو بعض القضايا الإسلامية، لتكون الضحايا الأكثر تضرراً تلك الشعوب والأقليات المعوزة والتي هي في أمس الحاجة للإغاثة، من ملايين البشر الذين يصارعون المرض وتفشي الجهل والفاقة ويتهددهم الموت الجماعي. انبنت السياسة الأمريكية على تغييب تلك المؤسسات الإسلامية من خلال إيقاف أنشطتها الخيرية أو تجميد حساباتها المصرفية، أو اتهامها بدعاوى فضفاضة لا تستند إلى دليل، أو من خلال سنّ النظم والقوانين المالية واتخاذ الإجراءات الإدارية المجحفة، وحرمانها من عضويتها في المنظومة الدولية للإغاثة، بزعم أنّ هذه المنظمات الإسلامية تدعم الإرهاب وتموله. وقد طالت السياسة الأمريكية

---

* تأليف الدكتور محمد بن عبد الله السلومي، نشر دار مجلة البيان، الرياض، الطبعة الأولى، 2005م/1426هـ، عدد الصفحات 304.

** أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية – الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

بعض حكومات الدول الإسلامية من خلال الضغط عليها بهدف تجفيف المنابع المالية للمؤسسات الإسلامية الخيرية، وفرض قيودٍ صارمة على حساباتها المصرفية وأنشطتها الاجتماعية، بحيث لا يمكن للكثير من هذه المؤسسات إيداع أو سحب الأموال من حساباتها المصرفية أو تحويلها إلى حسابات أخرى.

وغنيٌّ عن القول أنه من المنطقي أن ينجم عن مثل تلك السياسات والإجراءات شلٌّ تلك المؤسسات الخيرية أو على الأقل عرقلة أنشطتها المتمثلة في كفالة عشرات الآلاف من اليتامى على مستوى العالم، وتشغيل المستشفيات والعيادات للعلاج، وإدارة المدارس، ومنع الإعانات لآلاف من الطلاب المعوزين وإعاقتهم عن إكمال تعليمهم. إن أي مُدقق للسياسات الغربية تجاه الإسلام والمسلمين يدرك بشكل واضح أنّ الهم الحقيقي في محاربة الجمعيات الخيرية الإسلامية ليس تمويل الإرهاب كما يُعلن، ولا حتى التشدُّد الإسلامي أو الأصولية الإسلامية، وإنما الهم الحقيقي هو وقف مدّ الإسلام.

إن هذا الواقع المؤلم ونتائجه الوخيمة مثّلا الدافع الرئيس لمؤلف هذا الكتاب الدكتور محمد بن عبد الله السلومي للقيام بإعداد هذه الدراسة لإبراز حجم المشكلة التي تواجهها المؤسسات الخيرية الإسلامية. وجاءت الدراسة ثمرة لزيارات ميدانية لحوالي 150 مؤسسة إسلامية في 17 دولة في العالم، وتمت عملية الرصد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م بحثاً عن حقيقة الدعاوى الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف كان قد أصدر كتابه الأول عن "القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب" عام 2003م، وتحدث فيه عن المرحلة الأولى للحملة الأمريكية في جانبها الإعلامي والدعائي. أما الكتاب الثاني الذي بين أيدينا الآن فيُعدّ تتمة للكتاب السابق وليس بديلاً عنه؛ لأن الكتاب الثاني يتناول مرحلة تاريخية جديدة وطوراص متقدّماً لهذه الحملة الظالمة، اتسمت بالمستجدات في الإجراءات الإدارية والمالية التي تؤكد ما سبق بيانه.

ويُحمَد للكاتب أنه قام بتوثيق جميع الأخبار والرؤى والتحليلات والتفسيرات من مظانها الأصلية، وحرص على أن تكون معظمها من مصادر غربية بوجه عام، وأمريكية بوجه أخص، كما قام أيضاً بالإشارة إلى المصادر العربية. وفضلاً عن ذلك، قام المؤلف بإجراء مقابلات شخصية وميدانية مع أولي الشأن حتى تكون الرؤية والنتائج المتمخضة عن بحثه موضوعية غير أحادية الجانب. ويقرر الكاتب أن الإنسانية السوية باختلاف أديانها وحضاراتها تؤمن بوجوب مكافحة الإرهاب الدولي، ولكنه يرى أن هذه المكافحة ينبغي أن تقوم على أسس واضحة ومعايير دقيقة في تعريف الإرهاب أولاً، ثم على المبادئ الأخلاقية، واحترام سيادة القانون والدول، ومراعاة جميع الحقوق الإنسانية.

وقد تضمن الكتاب سبعة فصول، أفرد المؤلف الفصل الأول لدراسة المؤشرات الخاصة بما أسماه "اغتيال الآخرين" أو الضحايا البريئة للحرب ضد الإرهاب، وذلك من خلال وصفه لسياسة المحافظين الجدد ضد القوى المسماة الخصوم أو المنافسين الجدد للهيمنة الأمريكية، ومنها المؤسسات الخيرية الإسلامية. كذلك قدَّم المؤلف أمثلة لبعض النماذج الناجحة من جوانب الإغاثة والتنمية الإنسانية لتلك المؤسسات في أنحاء العالم.

أما الفصل الثاني فقد أفرده المؤلف لعرض نماذج من الحملات الإعلامية الدعائية والميدانية على المؤسسات الخيرية الإسلامية، ليتضح الصورة من خلال قراءة الصيغة الإخبارية، سواء في مجال تلفيق الاتهامات والمخالفات، أم المطالب والإملاءات، أم العقوبات والقرارات التي تتجسّد من خلالها وتتضح حقيقة الحملة الدعائية الرخيصة، التي كان من نتائجها زيادة شرائح الضحايا البريئة.

وفي الفصل الثالث تحدث المؤلف عن بعض الجوانب القانونية والرسمية ومستجدات القضية في دهاليز صنع القرار في الكونغرس الأمريكي، وكيف أن شهادات الاستماع مثّلت المحطة الأخيرة لكل مخزون أدلة المزاعم الأمريكية، حيث

أفرد الكاتب في هذا الفصل دراسة نقدية للتقرير الصادر بحق مؤسسة الحرمين الخيرية كحالة دراسة، حيث أثبت أن التقرير لا يُثبت أن الاتهام غير صحيح فحسب، بل يثبت أنه لا يوجد دليل ينهض على الاتهام.

وفي الفصل الرابع يعرض المؤلف لقضايا ومواقف متعددة ومتنوعة يرى أن التعرُّض لها يساعد على كشف الحقيقة، لا سيما التعرُّض لجوانب من قرارات وتطبيقات الإجراءات المالية الدولية التي تسلِّط الضوء على الحقيقة. ويشير الكاتب هنا إلى نتائج التحريّات البريطانية التي ألقت المزيد من الضوء على حقيقة الدعاوى التي أُثيرت ضد الجمعيات الإسلامية في بريطانيا.

أما الفصل الخامس ففيه عرضٌ إضافي يساعد القارئ على فهم الحقيقة من خلال التهميش المتعمّد للمؤسسات الدولية المستقلة، مع التركيز على محاولات إقصاء المؤسسات الخيرية الإسلامية كحالات دراسية، وذلك من خلال دراسته لتجربة هذه المؤسسات في كلٍّ من فلسطين وأفغانستان والعراق، حيث يكشف هذا الفصل المزيد من حقيقة أهداف الحملة الأمريكية على المؤسسات الإسلامية.

وفي الفصل السادس قام الباحث بعرض لبعض أهم صور الأخطاء التي تقع فيها المنظمات الإسلامية. بيد أن الجزء الأكبر من هذا الفصل يعرض لتجاوزات المؤسسات العالمية غير الإسلامية، وهي تجاوزات تبرز حجم انتهاك حقوق الإنسان، وحقوق الدول، والمؤسسات تبقى بعيدة عن الأضواء، وحقوق المتبرعين، ولكن ممارسات هذه المؤسسات، ويتم التعتيم المتعمد على أنشطتها في وسائل الإعلام الغربية.

أما الفصل السابع والأخير فقد أبرز فيه الكاتب بشكل واضح حقيقةَ الدوافع والأهداف لتلك الحملة الأمريكية في استهدافها المنظمات الإنسانية الإسلامية التي هي جزء من منظومة المنظمات الدولية الخيرية، والتي تعمل ضمن أهداف هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، كما تشكّل بعض أهدافها منافسة واضحة للهيمنة الأمريكية، الأمر الذي يعزز القول بأن التعامل فيها يقع في إطار محاربة "المنافسين

الجدد"، إذ إن هذه الجمعيات الإسلامية لا تتفق قوانينها، وبرامج معظمها أو بعضها مع استراتيجية الهيمنة الأمريكية، إذ هي مستقلة التمويل، مستقلة الأهداف والخطط والبرامج والأفكار.

يمكن تلخيص أهم النتائج التي وردت في ثنايا الكتاب على النحو التالي:

أولاً: إن القضية الكبرى اليوم هي تحقيق الأمن العالمي، الذي هو مسؤولية الجميع، حيث ترى الدراسة أن أكبر مصدر محتمل لعدم استقرار العالم هو فقدان الأمل واليأس اللذين يجلبهما الفقر إلى العديد من الأمم، وأن أية محاولة لصرف أنظار العالم عن قضاياه الرئيسة والحقيقية تُعتبر من مقوّضات الأمن والسلم العالميين ومن عوامل إشاعة الفوضى في علاقات بين الدول والشعوب. فبدل الحديث عن قيام تحالف دولي ضد الإرهاب الدولي ينبغي الحديث عن ضرورة قيام تحالف دولي لمكافحة الفقر والعوز، فمكافحة الفقر – خصوصاً في دول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – هو الاستثمار الأفضل الذي يمكن أن يجعل العالم أكثر سلاماً وأمناً لمستقبل أطفالنا. والحال كذلك ينبغي التأكيد بأن الحاجة إلى المنظمات غير الحكومية، وفي مقدمتها المنظمات الإنسانية والإغاثية، أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل. وعليه ينبغي أن يدرك الضمير العالمي النتائج الكارثية لمصادرة أو تهميش أو إقفال أو تجميد الأعمال التنموية المسهمة في الوقاية والعلاج، وفي مجال التعليم والإغاثة التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي في إطار منظومة العمل الإغاثي العالمي.

ثانياً: إن الأعمال الأمريكية غير القانونية التي تتم تحت شعار "الحرب على الإرهاب"، وباسم تحقيق الأمن أصبحت عاملاً من عوامل تقويض ذلك الأمن ومعولاً من معاول هدمه. وقد أضحت تلك الأعمال وقوداً للحرب وغذاءً للعنف، ومبرراً لاستمرار ظواهر الإرهاب واستفحالها من الأفراد والجماعات. وتصرّ العديد من الجماعات التي تدمغها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "إرهابية" على أنها تحارب

لإخراج الوجود الأمريكي من أراضي المسلمين، وتحرير ثروات المسلمين من نهب الآخرين لها. إن نظرة فاحصة ومنصفة لدلالة الأرقام الخاصة بالهجمات "الإرهابية" حسب تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية توضح بجلاء أن ضحايا الإرهاب رقمٌ لا يُذكر مقابل الضحايا المدنيين للحروب التي تشنها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان باسم محاربة الإرهاب. إن المقارنة المنصفة بين ضحايا الإرهاب الدولي والضحايا الأبرياء من المدنيين الذين يُقتلون في الاعتداءات الأمريكية اليومية في العراق مثلاً توضّح بجلاء أن الإرهاب ليس تحدياً أو مشكلة تُهدّد الأمن الدولي بقدر ما هو عارض تحاول الإدارة الأمريكية عولمته وترسيخه لتحقيق أطماعها الخاصة في السيطرة والهيمنة.

ثالثاً: إن ما يعتبره اليمين الأمريكي المحافظ "الجهاد الأمريكي" العسكري والسياسي والاقتصادي هو الذي زرع الكراهية، بل والحقد على أمريكا، وذلك على مستوى الدول والجماعات، حتى أصبحت معالجة الأمر بتجميل صورة أمريكا أمراً عسير التحقيق. فتلك الكراهية صنعتها المبادئ والسياسات الأمريكية مثل "الحرب الاستباقية" و"الحرب على الإرهاب"، ولم تولدها أنشطة المؤسسات الخيرية الإسلامية أو المناهج الدراسية الإسلامية، كما تزعم المصادر الأمريكية.

رابعاً: لقد أصبح الشعب الأمريكي هو الآخر ضحيةً من ضحايا "الحرب على الإرهاب" حينما أفاق بعد صدمة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ليجد أن الحدث استدعى نوعاً من الانقلاب على الدستور الأمريكي حيث تم تقليص هامش الحريات المدنية الأساسية بدعوى محاربة الإرهاب. كذلك قامت الحرب أولاً في أفغانستان ثم في العراق لتفتح نزيفاً اقتصادياً مستمراً يقدَّر بعشرات المليارات من الدولارات يدفعها أفراد الشعب الأمريكي من رصيد رفاهيتهم وعيشهم اليومي، هذا بالإضافة إلى الضحايا من الجنود الأمريكيين القتلى والجرحى في حرب لا يلوح في الأفق أن الولايات المتحدة يمكن أن تخرج منها منتصرة، وتبقى نتائجها مجهولة.

خامساً: توصلت الدراسة إلى نتيجة جوهرية مفادها أن مؤسسات العمل التطوعي الإسلامية خيرُ مساهم في ضبط تصرفات الأفراد وتجاوزاتهم، وأمريكا أول من يعلم ذلك حق العلم. فمعظم الدراسات العلمية تشير إلى أن المؤسسات الخيرية خير مساهم في ترشيد إنفاق المال وفق قنواته المشروعة، كما أنها ووفق مبادئها وقيمها الإسلامية السمحة تؤصل حقوق البشر في الأمن والسلامة، وتعمل على حماية المجتمع من خلال دوافع الثواب والعقاب، وتؤصل لإعطاء كل ذي حق حقه بإيجاد الضمائر الواعية والقلوب الرحيمة. كما أن بعض سلبيات بعض المؤسسات الخيرية الإسلامية وأخطاءها ليست تلك التي أعلنتها وسلّطت عليها آلة الدعاية الإعلامية الامريكية الضوء. وبحسب نتائج الدراسة، فإن السبب الحقيقي للحملة الأمريكية الشعواء ضد المنظمات الإسلامية إنما هو بسبب كونها تُعدّ منافساً دينياً أو إيديولوجياً لحضارة الغرب ولا سيما في ميادين نشر الإسلام وقيمه وأخلاقياته بديلاً عن النظام الرأسمالي المهيمن.

وترى الدراسة أن قضية المنظمات غير الحكومية، ومنها المؤسسات الخيرية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص تتعرض للتسييس ومحاولة إضعاف استقلاليتها، وفرض بعض الأجندة الحكومية عليها. كما أن المؤسسات الخيرية الإسلامية بشكل خاص تتعرض للتضييق عليها بدعوى دعمها للإرهاب، ولكن البحث العلمي الموضوعي يؤكد أن هناك منظمات ومؤسسات أمريكية غير حكومية تستفيد من المناخ الرأسمالي وإعفاء الضرائب والتبرعات الأمريكية بدعم حركات التمرد والإرهاب وإشعال الثورات في أنحاء متفرقة من العالم تحت ستار دعم الديموقراطية حيناً، ودعم إسرائيل ومنظماتها الإرهابية التي تقوم بشتى صنوف الإرهاب على الشعب الفلسطيني أحياناً أخرى.

سادساً: إن كل هذه الضجة التي تُثار ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية انطلقت بحمى التعميم الأعمى ولا تستند إلا إلى واقعة واحدة مفادها أن فرعين من إحدى هذه

المؤسسات العاملة في الولايات المتحدة أُغلقا بإجراء إداري أمني دون أدلة أو حكم قضائي بسبب اتهام موظفين فيهما بدعوى أنهما قد أقدما على تصرُّف غير مرغوب فيه.

وباختصار فقد ثبت أن نتائج هذه الدراسة في فصول الكتاب بشكل عام، وفي الفصل الرابع والخامس بشكل أخص، وتأكدت في الفصل الثالث حيث المرافعة العلمية لتقرير الكونغرس الأمريكي والذي خلا من ذكر أية أدلة أو وقائع دامغة بخصوص الاتهامات المجانية التي ما نفكت الإدارة الأمريكية ترويجها ضد المسلمين ومنظماتهم. كما اتضحت النتائج بشكل أكثر تحديداً في الفصل السابع حيث أُميط اللثام عن حقيقة الدوافع والأهداف وراء تلك الاتهامات. وذلك من خلال استعراض أقوال وشهادات شخصيات غربية وأمريكية تكتشف أنها ليست أكثر من مجرد مزاعم. إن العقلاء في الإدارة الأمريكية، ومنْ يمثّل الشعب الأمريكي، ومنْ يديرون الإعلام ينبغي أن يدركوا عواقب التعميم المخلّ وأهداف المكارثية الجديدة ومراميها، وأن عليهم أن لا ينساقوا وراء دعاوى اليمين المتطرف، واللوبي الصهيوني الذي يحرّ العالم إلى أتون صراع الأديان والحضارات.

سابعاً: إن هذه الدراسة وبقدر ما يشي ظاهرُها من أنها دفاع عن المؤسسات الخيرية الإسلامية، وبقدر ما أظهرت من نتائج ووثائق تعرية لدعاوى مراكز القوى اليمينية المتطرفة في أمريكا، إلا أنَّ باطنها وهدفها الحقيقي والأسمى هو التحذير مما قد تنتهي إليه الأمور إنْ تُرِك العنان لتلك السياسات الحمقاء، وهذه الدراسة الرائدة تدق ناقوس الخطر، ونحن نرى الضحايا البريئة للحرب على الإرهاب تزداد يوماً بعد يوم، وتتنوع أشكال هذه الحرب بشكل يدعو للدهشة مخلِّفةً المزيد من الفقر والجهل والمرض والموت والدمار، بل إن هذه الحرب بدوافعها وأهدافها ووسائلها ونتائجها المرعبة قد تجاوزت كل الأعراف والقيم الإنسانية التي قامت المؤسسات والقوانين الدولية لحمايتها.